

مدى ارتباط سياسة التشغيل بالإنفاء العمومي

How the employment policy relates to public spending

الدكتورة رصاص حياة

ressa_hayet@yahoo.fr

الأستاذ بوعمر كات بوعلام

جامعة ابن خلدون تيارت ، ahmed_boualem@yahoo.com

تاريخ النشر: 2020/06/08

تاريخ القبول: 2020/06/03

تاريخ الاستلام: 2019/12/10

الملخص :

تحظى قضايا التشغيل بأهمية كبيرة من منطلق تركيزها على الموارد البشرية، ولم يعد الاهتمام بها في الوقت الراهن يقتصر على المستوى المحلي بل امتد إلى المنظمات الاجتماعية والمهنية، والمؤسسات المحلية والمستوى الدولي، واخذ هذا الاهتمام مجالا واسعا يرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية، لذا تعمل كل دولة من خلال سياستها التنموية على رفع معدلات النمو الاقتصادي لضمان مستوى تشغيل ملائم لتخفيض معدل البطالة، ومن اجل تحقيق هذا تلجأ الدولة للإنفاء العام الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية العامة للدولة، والذي يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي وحجم التشغيل .

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العمومي، سياسة التشغيل، النمو الاقتصادي، المالية العامة، معدل البطالة

Abstract:

Employment issues have great importance in terms of their focus on human resources, and interest in them now is no longer limited to the local level, but rather extended to social and professional organizations, local institutions and the international level. This interest has become linked to the growth of economic development.

Therefore, each country works through its development policy to raise economic growth rates to ensure an adequate level of employment to reduce the unemployment rate and in order to achieve this the state resorts to public spending, which is an important tool of the state's public

financial tools, which largely reflects the effectiveness of the government and the extent of its impact on economic activity and the size of employment.

Keywords: Public spending, working policy, Economic growth, Public Finance, Unemployment rate

المؤلف المرسل: بومركات بوعلام ahmed boualem@yahoo.com

1. مقدمة:

يعتبر الإنفاق الحكومي صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ووسيلة فعالة تستعملها الدولة لبلوغ أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك يعتبر جزء من الطلب الكلي و بالتالي فهو يؤثر على الطلب الفعال الذي بدوره يساهم في رفع مستويات التشغيل التي تسعى إليها الدولة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان مستوى تشغيل ملائم لاستيعاب مخزون اليد العاملة.

تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية العامة للدولة. لأنه يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي وتطوره، لذا تعتمد الدول في بناء سياساتها التشغيلية للحد من معدلات البطالة التي تعتبر مظهرا من مظاهر الخلل في البناء الاقتصادي على زيادة الإنفاق الحكومي اعتمادا على المقاربة الكنزية التي ترى أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادي وعليه امتصاص نسبة البطالة داخل الاقتصاد الوطني.

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية : ما القدر الذي تستطيعه الحكومة من خلال سياساتها الانفاقية (الإنفاق العام) في الحد من ظاهرة البطالة ؟ وما هي آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على قطاع التشغيل؟

- الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان جانب مهم من الاقتصاد الجزائري وهو السياسة الانفاقية وعلاقتها سياسة التشغيل (كيف تؤثر السياسة الانفاقية في الجزائر على المتغير الاقتصادي الجزائري المتمثل في قطاع الشغل).

- أهمية الدراسة:

تجلى أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على سياسة التشغيل و الإنفاق العمومي، وتقدير العلاقة بين النفقات العامة وقطاع التشغيل.

- المنهج المتبع

للقوف على هاته الدراسة كان لزاما علينا أن نتبع الأسلوب التحليلي نظرا لما تتطلبه هاته الدراسة.

2. سياسة التشغيل

يعبر التشغيل عن السياسة التي تبنتها الدولة لمحاولة خفض نسب البطالة من خلال توفير فرص العمل والتوجيه الفعال للموارد البشرية عبر قنوات الإنتاج، وهي جزء لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال هذا المحور سوف نتطرق الى بعض المفاهيم المتعلقة بسياسات التشغيل و الأهداف المرجوة منها.

1.2. مفهوم سياسة التشغيل

يوجد العديد من التعاريف الخاصة بسياسات التشغيل نظرا لأهمية العمل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، لذا يعتبر تحديد مفهوم سياسات التشغيل امرا صعبا.

- عرف المكتب الدولي للعمل من خلال الاتفاقية الدولية رقم 122 عام 1964: "التشغيل بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وان يكون العمل نتجا، وان يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب."

- "تتكون سياسة التشغيل من كلمتي "سياسة" والتي تعني مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية، و "التشغيل" الذي يعني كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط فكري أو جسدي يشغل بها وقته لقاء اجر."

- وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE فان سياسة التشغيل هي: "مجمل الوسائل المعتمدة من اجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج."

تعرف "جميع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق العمل"، وهذا التعريف يعطي مجالا محدودا لسياسات التشغيل، بجعلها سوق العمل فقط.

"سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية وكذلك هي ليست سياسة لسوق العمل، وإنما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي ومن السياسات القطاعية، فضلا عن سياسة اقتصاد السوق ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل."

هذا التعريف يعطي مجالا أوسع لسياسات التشغيل، بحيث تندرج ضمن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية.

2.2 أنواع سياسة التشغيل

تدخل هذه السياسة في سياق اجتماعي بمحاولة توظيف أكبر عدد من العمالة بغض النظر عن ظروف التي تمر بها المؤسسات، وهنا لا يمثل الأفق الاقتصادي للمؤسسات بالضرورة أهمية كبرى.

هي سياسة سلبية قصيرة الأجل تهدف من خلالها السلطات العمومية إلى امتصاص أكبر قدر من القوى العاطلة، ويتنافى منطق هذه السياسة مع وجود أية ديناميكية في سوق العمل وبالتالي لا تؤدي شروط العمل دورا حاسما في عملية التوظيف.

كما يوضحه الجدول رقم (01): سياسة التشغيل النشطة وسياسات التشغيل الخاملة (انظر الملحق).

3.2 أهداف سياسة التشغيل

تعكس سياسة التشغيل إيديولوجية النظام الاقتصادي السائد في أي دولة، ففي النظام الرأسمالي هي مجرد وسيلة لتحقيق غايات أخرى، أما في النظام الاشتراكي هدفا في حد ذاته، لذا لسياسة التشغيل أهداف مختلفة تتماشى حسب متطلبات التوجه الإيديولوجي للنظام الاقتصادي، وعموما تهدف سياسة التشغيل إلى تحقيق جملة من الأهداف منها¹:

- توفير فرص العمل لكل فرد في القوة العاملة الراغبة في العمل.
- رفع المستوى المعيشي من خلال زيادة دخل الفرد.

¹ عبد اللطيف بن اشهبو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، الجزائر، ص: 125.

- الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي.
- توفير مناصب أكثر إنتاجية.
- توفير حرية اختيار العمل.
- تكوين وإعداد القوى العاملة من خلال تنمية مهاراتها وقدراتها.
- ضبط أساليب ومواعيد التحسينات بشكل لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.
- ضمان استقرار العمل من خلال دوام استخدام العال في عمله، وتقليص التغيرات على الحد الأدنى بحماية العامل من التعسف بكل أنواعه.
- تنظيم علاقات العمل بواسطة الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده مراسيم وتشريعات العمل لكل دولة.
- تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل.
- عصرنه آليات المتابعة والمراقبة والتقييم.

3. الإنفاق العمومي

تلجأ الدولة للإنفاق العمومي لإشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع، لأنه أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة، حيث ازدادت النفقات العامة للدولة مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسية إلى المتدخلة إلى المنتجة، لذا فالإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي وتطور الدولة.

لقد أدى تطور دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد إلى تطور النفقة العامة من حيث المفهوم أو التقييمات أو الهدف.

3. 1. تطور مفهوم النفقة العامة

أ- المفهوم التقليدي للنفقات العامة¹:

لم تستحوذ دراسة النفقات العامة وتحليل أثارها الاقتصادية اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك، فالنفقات العامة تمتعت بطابع حيادي لا يؤثر في النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة بمعنى أنها لا تؤثر على الدورة الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، فاستخدمت من طرف الدولة لتمويل النشاطات الإنتاجية كالمهام الإدارية والعسكرية، ولم تحمل الدولة الأفراد أعباء مالية من خلال تحصيل الضرائب

¹ عدة أسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران2، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2016، ص: 29-30.

إلا في حدود ما يلزم لتسيير المرافق العامة، فالتحليل الاقتصادي التقليدي كان يهدف إلى تحقيق مبدأ توازن الميزانية.

ب- المفهوم الحديث للنفقات العامة:

في ظل توالي الأزمات الاقتصادية وعجز قانون السوق للنظام الفردي عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي تلقائيا، فاتجهت الدول الى التدخل في الحياة الاقتصادية فتعددت أوجه الإنفاق وازداد حجمها وتغير مفهومها وأصبحت الوسيلة الأكثر استعمالا في المجال الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي من طرف الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

ج- تعريف النفقة العامة:

لقد تعددت تعاريف النفقة العامة، ونذكر منها على سبيل المثال:

- تعريف 01: "النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة"¹.

- تعريف 02: "هي المبالغ النقدية التي تخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة"².

4. اثر الإنفاق العمومي على سياسة التشغيل

تظهر أهمية سياسة الإنفاق العمومي في تأثيرها على قطاع التشغيل بمدى مساهمتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة مع الاقتراب من حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج.

1.4. أهم محددات الإنفاق العمومي على سياسة التشغيل³

فحسب المنظور الكينزي فان البطالة ليست اختيارية وهي ناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال ، كما أن مستوى التشغيل لا يتحدد في سوق العمل وإنما يتحدد في سوق السلع والخدمات وعليه، فأي

¹ مراس محمد، اثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مارس 2013، ص:5.

² اوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016، ص:

³ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص: 161-164.

انخفاض في الأجور الاسمية يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الذي هو جزء من الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.

عليه فالمحدد لحجم العمالة هو الطلب الفعال اللازم لتشغيل الجهاز الإنتاجي، لذا لا بد من تدخل الدولة عن طريق إنعاش الطلب الفعال من خلال سياسة اقتصادية توسعية.

حسب كينز فان الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي وذلك بالاعتماد على¹:

- **الطلب الفعال**: فالبطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

- **الكفاية الحدية لرأس المال**: إن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل احد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، حيث توجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

- **سعر الفائدة**: ففي النموذج الكينزي إلى جانب الكفاية الحدية لرأس المال فسعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، والذي يتحدد تبعاً لمؤشر عرض النقود.

- **المضاعف**: فالمضاعف الكينزي يقوم على 4 فروض:

• وجود بطالة لا إرادية

• اقتصاد صناعي

• وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية

• تتوفر سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

حسب الشكل رقم (01) فان الاقتصاد يضمن بشكل تلقائي توفير معدلات التشغيل معينة لان اي

اقتصاد يتوفر على: (انظر الملحق).

• معدل طلب للاستهلاك يخلقه المجتمع نتيجة لمتطلبات الحياة.

• معدل طلب للاستثمار توفره النشاطات الاقتصادية داخل الوطن.

¹ كمال عايشي، سليم بوهيدال، الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع أفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص: 4-5.

في حالة وجود خلل في توازن سوق التشغيل لعجز للاستهلاك والاستثمار، يجب ان تتدخل الدولة عن طريق إحدى السياسات¹.

- السياسة النقدية: من خلال تحقيق معدلات الفائدة.
- سياسة الميزانية: من خلال رفع معدلات الإنفاق الحكومي (المشاريع الكبرى)
- السياسة الجبائية: تخفيض معدلات الضرائب على الأنشطة المولدة لمناصب الشغل.
- سياسة الدخل: زيادة التحويلات الاجتماعية لفائدة الأفراد لتشجيع الاستهلاك.

لتحفيز الطلب الداخلي تعتمد الحكومة على إحدى هذه السياسات أو الجمع بين سياستين أو أكثر، ولكن سياسة الميزانية هي أكثر السياسات فعالية من خلال رفع معدل الإنفاق الحكومي وإتباع سياسة موسعة للمشاريع والأشغال الكبرى، الذي يخلق حجم طلب داخلي إضافي من شأنه رفع معدل التشغيل لتلبية الطلب.

ويوضح الشكل التالي رقم (02) مراحل الإنفاق الحكومي في التأثير على معدلات التشغيل (انظر الملحق).

فارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات ، لان الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي، وارتفاع هذا الأخير يدفع بالمعدل العام للأسعار نحو الارتفاع ، في انتظار زيادة الإنتاج من خلال تحرك الآلة الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي وبالتالي زيادة الطلب على التشغيل وانخفاض معدل البطالة.

لكن الانتظار يجب أن لا يطول لأنه يؤدي إلى رفع معدل التضخم ، ثم ارتفاع أسعار الفائدة على القروض مما تنعكس سلبا على معدل الاستثمار الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي والانعكاس سلبا على معدل البطالة.

2.4. آلية تأثير سياسة الإنفاق العمومي على قطاع التشغيل

يؤدي الإنفاق العمومي إلى زيادة كل من الطلب الكلي والاستهلاك عن طريق قانون إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار، وعليه فان تدخل الحكومة من خلال الإنفاق العمومي يركز علىوظيفتين أساسيتين وهي زيادة الدخل والمحافظة على استقرار هذا الدخل من خلال:

¹ بشير معطيب، الاقتصاد الكلي، كليك للنشر، الجزائر، 2008، ص: 15.

- لزيادة الطلب الكلي تعتمد الحكومة على سياسة توسعية في الإنفاق إلى جانب الإنفاق الخاص.
 - إن سياسة الإنفاق العمومي تتغير حسب تغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترة الرخاء تقوم الحكومة بتقليص إنفاقها نظرا لزيادة الإنفاق الخاص والعكس في فترة الكساد تقوم الحكومة بانتهاج سياس مالية تعويضية وذلك بزيادة إنفاقها (من خلال الدين العام والإصدار النقدي) نظرا للإنفاق الخاص.
 - وللحد من ظاهرة البطالة، فان سياسة الإنفاق العمومي التوسعية كفيلة بإنعاش الاقتصاد من خلال:
 - منح الإعانات الاقتصادية للمنتجين من اجل زيادة التشغيل الموارد المتاحة.
 - إنشاء مدن جديدة وتزويدها بجميع الخدمات الضرورية، ولذلك لخلق فرص عمل جديدة.
 - الإنفاق العمومي التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين.
- و لسياسة الإنفاق العمومي دور كبير في محاربة ظاهرة البطالة من خلال السياسات الظرفية والهيكلية¹.

أ- الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق العمومي على قطاع التشغيل:

- في المدى الطويل تعتمد الحكومة على برامج المشروعات العامة والبنية التحتية لتأثير على مستوى التشغيل في فترة الكساد وذلك لتعويض نقص الاستثمار الخاص.
- لكن سلبية هذه المشاريع ان إعدادها يتطلب فترة طويلة، وبالتالي عدم إمكانية البدء في تنفيذها إلا بعد فترة زمنية طويلة من الكساد ولتجنب ذلك يمكن إتباع سياسة توزيع القوة الشرائية على المستهلكين (سياسة قصيرة الأجل) عندما تعد الحكومة برنامجها و تبدأ في تنفيذ المشروعات.
- ولكن المشروعات العامة مرهون بشروط وهي:

- إعداد برامج في فترات الرخاء لتنفيذها في الوقت اللازم (فترة الكساد).
 - التقليل من الاستيراد لمنع تسرب الإنفاق والاحتفاظ به داخل الاقتصاد الوطني.
- ب- الآثار الظرفية القصيرة الأجل لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل:

يكون التوازن الاقتصادي الكلي عند النقطة Y وهي نقطة التقاء منحى العرض والطلب الكليين والتي يوافقها مستوى التشغيل عند النقطة N (مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل) ولامتصاص

¹ لعجال العري، الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص: 8.

البطالة الإجبارية لا بد من زيادة مستوى النشاط الاقتصادي بـ ٧ عن طريق زيادة مستوى الإنفاق العمومي.

كما إن تأثير الزيادة في الإنفاق العمومي على نمو الناتج والعمالة المرتبطة بميل منحى الادخار وعليه فان قيمة المضاعف مرتبطة بالمعدل الحدي للادخار.

إن زيادة الإنفاق العمومي من مشاريع البنية التحتية يسمح للمستثمرين بزيادة مشاريعهم الإنتاجية، كما أن الإنفاق العمومي الموجه للأفراد في شكل إعانات اجتماعية لزيادة الطلب على السلع المنتجة أو في شكل إعانات إنتاجية لتخطي الأزمات التي تمر بها هذه المشاريع يلعب دورا في الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي للمستثمرين. و للدور الاقتصادي (حالة الإنعاش والركود) تأثير على مستوى التشغيل لرفع مستوى التشغيل وزيادة الإنفاق الجاري لخلق دخول قادرة على امتصاص السلع المكسدة وتحريك العجلة الاقتصادية.

5. الخاتمة:

تعتبر سياسات التشغيل التي تهدف إلى بلوغ مستوى التشغيل الكامل الذي يضمن عدم وجود أي عنصر معطل من عناصر الإنتاج وعلى رأسها عنصر العمل من أهم السياسات العامة التي تعنى بالتحديات التنموية "الجميع الدول المتقدمة منها والنامية" نظرا للارتباط الكبير بين مستوى التشغيل وحالة التنمية البشرية، والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية.

حسب المنظور الكينزي فان الإنفاق العام يؤثر على وضع التشغيل من خلال التوسع في الإنفاق الاستثماري العام الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والذي بدوره يؤدي إلى زيادة العرض الكلي ومنه ارتفاع معدل التشغيل وبهذا هو انعكاس لتطورات معدل النمو الاقتصادي .

عليه فالإنفاق العمومي احد مكونات الطلب الكلي الفعال داخل الاقتصاد الوطني ونظريا يعتبر تأثير الإنفاق العمومي على سياسة التشغيل من المسلمات، لذا فالعلاقة الارتباطية بين الإنفاق العمومي ومعدلات التشغيل داخل الاقتصاد محل إجماع المحللين الاقتصاديين.

النتائج والتوصيات :

النتائج :

- يؤدي الإنفاق العمومي إلى زيادة كل من الطلب الكلي والاستهلاك وهذا ما يوسع في الطلب المتزايد على اليد العاملة .

- كما أن تأثير الزيادة في الإنفاق العمومي على نمو الناتج والعمالة المرتبطة بميل منحى الادخار، وعليه فان قيمة المضاعف مرتبطة بالمعدل الحدي للادخار.
- ويعتبر الإنفاق العمومي احد مكونات الطلب الكلي الفعال داخل الاقتصاد الوطني لذا فهو يؤثر تأثير مباشر على قطاع العمالة.

التوصيات :

- تفعيل دور البرامج التنموية التي تطبقها الحكومات وتخصيص جانب لدعم المؤسسات الناشئة كخطوة لوضع أسس التنمية المحلية وذلك من أجل امتصاص قدر من المؤهلين القادرين على تكوين مؤسسات صغيرة ومتوسطة من شأنها هي الأخرى على امتصاص قدر من اليد العاملة .
- توسيع دائرة الإنفاق العام في شكل قروض بدون فوائد توجه إلى طالبي العمل لأجل خلق حركية اقتصادية بين جميع الفئات.
- دعم مشاريع البحث العلمي للجامعة التي تعتبر الطريق السليم والواضح الذي يبين لنا دور العلم في إنشاء فضاء للمؤسسات التي تكون مبنية على أسس قوية ودراسات مخبرية تؤكد الوصول إلى النتائج المدروسة سابقا ، وهذا ما يساعد الحكومات على عدم الوقوع في تبديد المال العام .
- الاستعانة بتجارب سابقة لدول أخرى ناجحة في هذا المجال وكيف تعاملت مع فكرة مضاعفة الإنفاق الحكومي

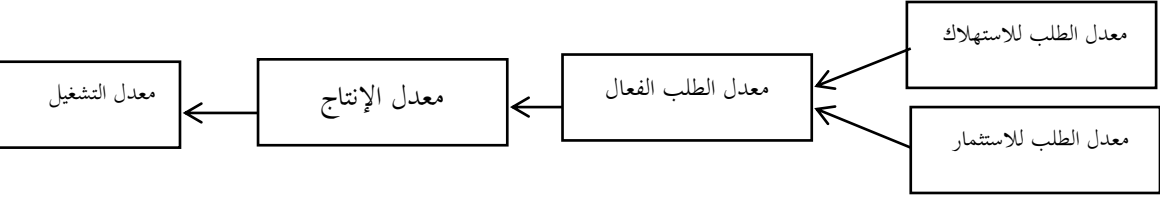
6- الملاحق

الجدول 01: سياسة التشغيل النشطة وسياسات التشغيل الخاملة

سياسات التشغيل النشطة	سياسات التشغيل الخاملة
1- هي سياسات ذات منطق اقتصادي يتم التشغيل فيه بناء على الإنتاجية الحدية للعمل.	1- هي سياسات ذات منطق اجتماعي.
2- هي سياسة طويلة المدى	2- هي سياسات قصيرة المدى.
3- سياسات تهدف إلى زيادة ديناميكية سوق العمل.	3- سياسات تهدف الى تشغيل اكبر عدد من العاطلين عن العمل (سياسة كمية).
4- يتم التشغيل في إطار هذه السياسات وفقا للظروف التي تعيشها المؤسسة الاقتصادية.	4- يتم التوظيف في هذه السياسات بغض النظر عن الظروف التي تعيشها المؤسسة الاقتصادية.
5- سياسات تساعد على تحسين جودة العمل (سياسات نوعية).	5- سياسات لا تعطي فيها أهمية لجودة العمل.

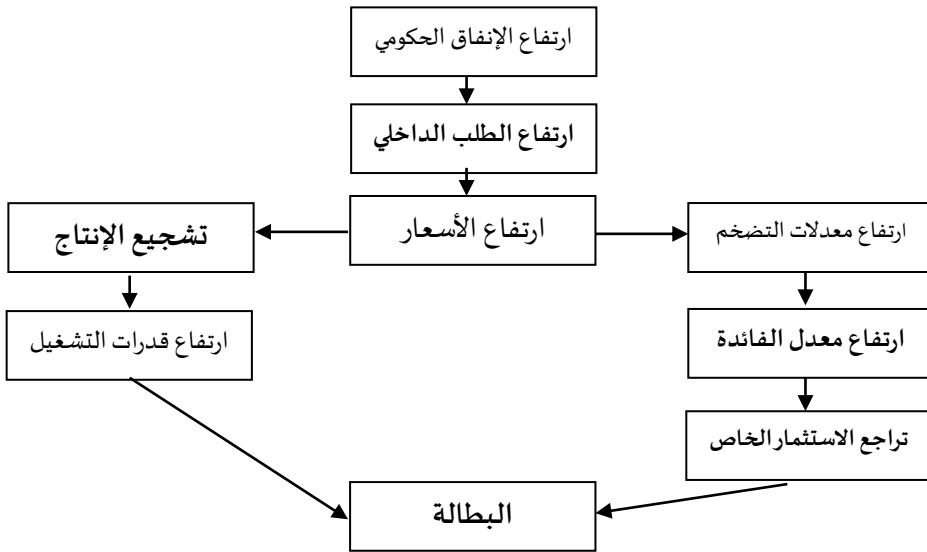
المصدر: ليندة كحل الراس، سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

الشكل رقم (01): سياسة النمو عن طريق الطلب



المصدر: كمال عياشي، سليم بوهيدل، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

الشكل رقم (02): اثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة



المصدر: كمال عياشي، سليم بوهيدل، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

7. قائمة المراجع:

❖ المؤلفات:

- بشير معطيب، الاقتصاد الكلي، كليك للنشر، الجزائر، 2008.
- عبد اللطيف بن اشهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، الجزائر.
- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار ميسرة، الاردن، 2008.
- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- مصطفى الغار، الإدارة المالية العامة، دار اسامة للنشر، الأردن، 2008.
- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.
- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الاولى، لبنان، 2010.
- Gilles Ferreol, Philippe Deubel, « Economie du travail », Armand colin, Paris. 1990.

❖ الأطروحات:

- اوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016.
- ليندة كحل الراس، سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، قسم العلوم الاقتصادية، 2013-2014.
- عبد الرزاق جباري، اثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012، رسالة ماجستير، الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، قسم علوم التسيير، 2015.
- عدة اسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016.

❖ المقالات:

- عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

❖ المداخلات:

- الطاهر لطرش، الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر، خصائصه واثره على ديناميكية التشغيل، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 15-16 نوفمبر 2011.
- عائشة بوشیخي، نصيرة اوبختي، تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 1001-2004، جامعة تلمسان، 11-12 نوفمبر 2014.
- كمال عايثي، سليم بوهيدال، الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع أفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
- لعجال العريّة، الإنفاق العام و أثره على مستوى التشغيل، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
- مراس محمد، اثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مارس 2013.